

بعد دراستنا للإجراءات التأديبية للموظف عن إفشاء السر المهني أنه بالنظر إلى الكم الهائل للقواعد و الضوابط التي حرص المشرع الجزائري على تطبيقها خاصة في المجال التأديبي المتعلق بإفشاء السر المهني و علاقته بسير المرفق العام بانتظام و إطراد حيث عالجتنا من خلال ذلك الضمانات و التي من أهمها ضماناته أثناء مرحلة التحقيق الإداري لأنه يعتبر مرحلة تحضيرية تبنى عليها كافة إجراءات الدعوى التأديبية، و كذلك تمكينه من الدفاع عن نفسه و تقديمه لملاحظات مكتوبة أو شفوية عند مثوله أمام اللجنة متساوية الأعضاء، و يعتبر الطعن أمام لجنة الطعن الخاصة من أهم الضمانات التي كفلها القانون للموظف من أجل مراجعة الإدارة لقراراتها قبل السير في الدعوى القضائية.

و من خلال ماتقدم لم يوفق المشرع الجزائري إلى حد كبير في ضبط الإجراءات التأديبية المتعلقة بإفشاء الأسرار المهنية خاصة من خلال صعوبة إثبات هذا الأخير نظر للعديد من الأسباب و البيئة الإدارية التي تتموقع فيها المعلومة.

### النتائج:

- 1/ رغم التطور الحاصل من اجل الحفاظ على السر المهني، إلا ان هذا لم يمنع من إفشاء الأسرار المهنية عن طريق الأنترنت من خلال إستخدام تطبيقات معينة.
- 2/ بالرغم من تسليط عقوبات تأديبية صارمة على الموظف نتيجة إفشاء الأسرار المهنية إلا أنه كفل له المشرع مجموعة من الضمانات السابقة و الآتية و اللاحقة.
- 3/ وجود لجنة الطعن على مستوى ولائي أكبر ضمانة منحها المشرع للموظف في مواجهة القرار التأديبي المتعلق بإفشاء الأسرار المهنية.
- 4/ عدم إحصارة إفشاء الأسرار المهنية هامة كبيرة بالرغم من خطورتها فهي تسري عليها الإجراءات التأديبية من الدرجة الثالثة.
- 5/ وجود الكثير من الثغرات و النقائص في المادة التشريعية المتعلقة بإفشاء الأسرار المهنية.

6/ فيما يخص العقوبات التأديبية المتعلقة بإفشاء الأسرار المهنية فمزال ينقصها بعض التدرج و التنوع التي تزيد من فاعلية تأديب الموظف العام مثل عقوبة الحرمان من نصف العلاوة الدورية التي أقرها المشرع المصري، فهذه العقوبة المالية من شأنها أن تعيد الموظف الذي إرتكب مخالفة تأديبية غير جسيمة إلى الطريق السوي، و تردعه عن العودة إلى إرتكاب الخطأ التأديبي مرة ثانية.

### التوصيات:

- 1/ يستحسن مساندة المشرع الجزائري المشرع الفرنسي في التعديلات التي وضعها بشأن موضوع السر المهني، و كذلك استخدام النظام التي تستعمله الدول المتقدمة في حفظ الأسرار بالإضافة إلى زرع الوعي بخطورة إفشاء الأسرار المهنية في الإدارات .
- 2/ من الأجدر إنتباه المشرع إلى الخطأ الذي يقع فيه دائما و هو النص على إجراء كإفشاء الأسرار المهنية دون مراعاته للارضية التي ستستقبله و دون دراسة حقيقية لآثاره و مدى إمكانية تطبيقه على أرضية الواقع.
- 3/ يستحسن تسليط الضوء على الثغرات الموجودة في النصوص القانونية المتعلقة بالسر المهني نظرا لخطورة الأسرار داخل الإدارة المهنية.
- 4/ من الأجدر بذل المشرع مجهودات كبيرة من أجل تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإفشاء أو محاولة إفشاء الأسرار المهنية و ذلك من خلال عدم وجود نصوص قانونية أو تنظيمية أو تشريعية خاصة به.
- 5/ يستحسن حرص المشرع على تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بإفشاء الاسرار المهنية بالرغم من تبنيتها في النظام القانوني و هذا مايسجل على المنظومة التشريعية الجزائرية.